

تعنيف الشرطة لرجل أسود يثير جدلا في فرنسا

باريس - أثارت قضية جديدة مرتبطة بعنف الشرطة التي أوقف أربعة من عناصرها عن العمل بعد قيامهم بضرب مواطن ذي بشرة سوداء في حادثة صورتها كاميرات عديدة، جدلا على أعلى مستويات الدولة الفرنسية.

وفي أوج نقاش حول مشروع قانون "للامن الشامل" يثير جدلا ويمنع نشر صور لعناصر الشرطة خلال تدخلهم، أعلن وزير الداخلية جيرالد دارمانان أنه سيطلب "إقالة" العناصر الضالعين في أعمال العنف الموثقة بالفيديو على شبكات التواصل الاجتماعي.

ويظهر في اللقطات التي نشرها موقع "لويسايدر" رجل يدعى ميشال وهو يتعرض للضرب على يد الشرطة عند مدخل أستوديو للموسيقى في باريس.

وعبر الضحية ميشال زيكير الذي تقدم بشكوى إلى المقر الرئيسي للمفتش العام للشرطة الوطنية "قالوا لي مرات عدة 'زنجي قدر' وهم يوجهون للكلمات لي".

وأضاف أمام وسائل الإعلام أن الأشخاص الذين يتعين عليهم حمايتهم يهاجمونني، لم أفعل شيئا أستحق عليه ذلك، موضحا "لا أريد سوى أن يعاقب القانون هؤلاء الأشخاص".

وذكر مصدر مطلع على التحقيق أنه تم وقف ثلاثة شرطيين عن العمل أولا. وأضاف أن شرطي رابعا يشتبه بأنهلقى عبوة غاز مسيل للدموع داخل أستوديو الموسيقى، تم وقفه عن العمل أيضا.

وقال دارمانان الذي يفترض أن تستمع لجنة القوانين في الجمعية الوطنية لإفادته الاثنين، للتلزيون العام إن هؤلاء العناصر "الطخوا بزة الجمهورية".

وصرح وزير العدل إيريك دوبون مورتي أنه "صدم بهذه الصور، لما أقر بأنه لو لم تكن هناك صور لما عرفنا" هذه القضية، مؤكدا أنه "يجب التصوير".

ورأى زعيم حزب فرنسا المتقدمة (معارضة يسارية) جان لوك ميلانشون، في ذلك "دليل رهيب على الطبيعة الحيوية للحق في تصوير عمل الشرطة".

وأشار إلى المادة 24 من قانون "الامن الشامل" المقترح التي تنص على معاقبة نشر صور لقطات الأمن بهدف الإساءة. ويثير النص الذي أقرته الجمعية الوطنية الثلاثاء ويفترض أن يخضع لمزيد من المناقشات في مجلس الشيوخ، جدلا حادا.

والنص الذي يلقي تاييد نقابات الشرطة واليسمين واليسمين المتطرف، يقضي في المادة 24 بفرض عقوبة السجن لسنة واحدة وغرامة قدرها 45

الف يورو لنشر "صورة وجه أو أي عنصر آخر لتحديد هوية" أفراد في قوات الأمن خلال عملهم، عندما يسبب ذلك "ضررا" لـ"سلامتهم الجسدية أو العقلية".

أما اليسار والمدافعون عن الحريات العامة فيرون أنه "مساس غير متكافئ" بحرية الإعلام وإشارة إلى ميل لرئاسة إيمانويل ماكرون إلى الاستبداد.

وأعلن رئيس الوزراء جان كاستيكس الخميس تشكيل "لجنة مستقلة مسؤولة عن اقتراح صياغة جديدة" للمادة التي ينوي عرضها بنفسه على المجلس الدستوري.

ويفيد محضر الواقعة أن الشرطيين الثلاثة تدخلوا السبب لمحاولة اعتقال زيكير لأنه لم يكن يضع كاميرا. وقالوا "بينما كنا نحاول اعتراضه جربنا بالقوة إلى المبني".



جيرالد دارمانان

عناصر الشرطة هؤلاء
لطفوا بزة الجمهورية
الفرنسية

وفي لقطات كاميرات المراقبة من هذا الأستوديو، يظهر الشرطيون الثلاثة وهم يدخلون إلى الأستوديو، ويسكون بالرجل ثم يكومونه أو يركلونه أو يضربونه بهراوة.

ويشاهد في اللقطات نفسها المنتج يقاوم توقيفه ثم يحاول حماية وجهه وجسده. وحاولت الشرطة فتح الباب بالقوة وألقت عبوة غاز مسيل للدموع داخل الأستوديو.

وبعد اعتقاله، أوقف الرجل لدى الشرطة قيد التحقيق بتهمة "ارتكاب عنف ضد شخص يتولى السلطة العامة"

و"التفرد". لكن مكتب المدعي العام في باريس أغلق هذا التحقيق وفتح ملاحقات جديدة الثلاثاء في قضية "عنف من قبل أشخاص يتولون سلطة عامة" و"تزوير وثائق عامة".

وعلق رياضيون على تويتر بينهم لاعبو كرة قدم من أبطال العالم مثل كيليان مبابي الذي أدان "مقطع فيديو يحتمل" و"عنف غير مقبول، أو أنطوان غريزمان الذي كتب "أحزن لبلدي فرنسا".

وكتب كريستوف كاستانير زعيم نواب الغالبية الرئاسية ووزير الداخلية السابق، على تويتر "من خلال الاعتداء لا يطبق على ميشال يتم المساس بإنسانيتنا".

وتأتي هذه القضية بعد ثلاثة أيام من الإخلاء الوحشي مساء الاثنين لمخيم للمهاجرين في ساحة في وسط باريس. وتفتحت النيابة العامة تحقيقين في هذه القضية في حق عناصر من الشرطة بتهمة "تعنيف" مهاجر وصحافي.

اغتيال العالم النووي الإيراني فخري زاده في طهران

إيران تتهم إسرائيل بالوقوف وراء عملية التصفية



الموساد في قفص الاتهام

زاده، من خلال الرصد والمكالمات الهاتفية والمعلومات الاستخباراتية والبحث في دليل الهاتف لطهران، وبضمنها عنوان "المركز للجهازية والتكنولوجيا الدفاعية الحديثة" الذي يترأسه، ومكتبه في المدخل الثاني لمبنى محاط بكاميرات تصوير، وعنوان بيته في شارع "شهيد مهلاتي" في طهران، ورقم هاتفه الشخصي.

وانتبه المراقبون لسور زاده منذ العام 2005، وتحول إلى هدف مطلوب للاستخبارات من قبل المراقبين الدوليين، فقد تم تصنيف زاده في يوليو 2008 في قائمة "الشخصيات التي لها دور في البرنامج النووي الإيراني، وفرضت عليهم عقوبات شخصية، كما تم تجميد ممتلكاته في أوروبا والولايات المتحدة، ونشر رقم جواز سفره لمنع دخوله إلى دول معينة.

قتل عالم نووي إيراني كبير وعدد من حراسه الأمنيين في اشتباكات مسلحة وقعت في شرق العاصمة الإيرانية طهران الجمعة، فيما يبدو تكرارا لعمليات اغتيال سابقة، ألفت إيران بالمسؤولية عنها على وكالات استخبارات إسرائيلية وأميركية.

وأعلنت وزارة الدفاع الإيرانية، الجمعة، اغتيال عالم نووي إيراني بارز يشتبه الغرب منذ فترة طويلة بأنه العقل المدبر لبرنامج سري للأسلحة النووية، فيما لم يستبعد مسؤولون إيرانيون ووقوف إسرائيل وراء عملية التصفية.

وأفادت وسائل إعلام إيرانية بأن محسن فخري زاده توفي متأثرا بجراحه في المستشفى بعد أن أطلق مسلحون النار على سيارته.

وأفادت الصحيفة بأن نتنياهو عندما خرج في مؤتمر صحفي، عام 2018، ليكشف عن ما أسماه "الأرشيف النووي السري" الإيراني، عرض صورة للعالم فخري زاده ووصفه آنذاك، بأنه "رجل الظل" الذي ترأس "مشروع عماد" الإيراني، الذي هدف حسب إسرائيل والغرب إلى تطوير أسلحة نووية.

وقال إن "مشروع عماد" توقف بعد عام 2003، لكن زاده لا يزال يلعب دورا رئيسيا في البرنامج النووي الإيراني، مضافا "تذكروا هذا الاسم جيدا"، في إشارة إلى العالم النووي الإيراني.

ونقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية (بالمؤتمر الصحفي) بعد إعلان اغتيال العالم النووي الإيراني، قائلا "لا أستطيع الإعلان عن كل إنجازاتي هذا الأسبوع"، فيما نقلت قناة "كان" العبرية الرسمية، عن نتنياهو قوله خلال المؤتمر الصحفي ذاته "أود أن أقول لكم أن هناك شيئا ما يتحرك في الشرق الأوسط، وأن أماننا فترة متوترة".

وعادة ما تلتزم إسرائيل الصمت الرسمي حيال عمليات خارج الحدود، أو تكشف عن تفاصيلها في وقت لاحق. واغتال الموساد سلسلة من أبرز العلماء النوويين الإيرانيين منذ منتصف يناير 2007، دون أن تعلن إسرائيل ذلك رسميا، لكنه فشل في السابق في اغتيال فخري زاده.

وتطلق الاستخبارات الأميركية عليه لقب "عبدالقدير خان الإيراني"، نسبة إلى عبدالقدير خان مصمم المشروع النووي الباكستاني الذي زود إيران بدواشر الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم.

وأفادت وسائل إعلام إيرانية بأن محسن فخري زاده توفي متأثرا بجراحه في المستشفى بعد أن أطلق مسلحون النار على سيارته.

وأفادت الصحيفة بأن نتنياهو عندما خرج في مؤتمر صحفي، عام 2018، ليكشف عن ما أسماه "الأرشيف النووي السري" الإيراني، عرض صورة للعالم فخري زاده ووصفه آنذاك، بأنه "رجل الظل" الذي ترأس "مشروع عماد" الإيراني، الذي هدف حسب إسرائيل والغرب إلى تطوير أسلحة نووية.

وقال إن "مشروع عماد" توقف بعد عام 2003، لكن زاده لا يزال يلعب دورا رئيسيا في البرنامج النووي الإيراني، مضافا "تذكروا هذا الاسم جيدا"، في إشارة إلى العالم النووي الإيراني.

ونقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية (بالمؤتمر الصحفي) بعد إعلان اغتيال العالم النووي الإيراني، قائلا "لا أستطيع الإعلان عن كل إنجازاتي هذا الأسبوع"، فيما نقلت قناة "كان" العبرية الرسمية، عن نتنياهو قوله خلال المؤتمر الصحفي ذاته "أود أن أقول لكم أن هناك شيئا ما يتحرك في الشرق الأوسط، وأن أماننا فترة متوترة".

وعادة ما تلتزم إسرائيل الصمت الرسمي حيال عمليات خارج الحدود، أو تكشف عن تفاصيلها في وقت لاحق. واغتال الموساد سلسلة من أبرز العلماء النوويين الإيرانيين منذ منتصف يناير 2007، دون أن تعلن إسرائيل ذلك رسميا، لكنه فشل في السابق في اغتيال فخري زاده.

وتطلق الاستخبارات الأميركية عليه لقب "عبدالقدير خان الإيراني"، نسبة إلى عبدالقدير خان مصمم المشروع النووي الباكستاني الذي زود إيران بدواشر الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم.

ويعتقد أن فخري زاده ترأس ما يعتقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأجهزة المخابرات الأميركية أنه برنامج أسلحة نووية منسحق في إيران. لكن تم وقف العمل بالبرنامج في 2003.

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف "قتل إرهابيون عالما بارزا اليوم. هذا العمل الجبان - مع مؤشرات جديدة لسور إسرائيلي - يظهر نوايا عوانية بائسة من قبل المغذنين"، مضيفا "إن إيران تدعو المجتمع الدولي، ولاسيما الاقتصاد الأوروبي، إلى الكف عن معايرته المزدوجة المهيبة وإدانة عمل إرهاب الدولة هذا".

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف "قتل إرهابيون عالما بارزا اليوم. هذا العمل الجبان - مع مؤشرات جديدة لسور إسرائيلي - يظهر نوايا عوانية بائسة من قبل المغذنين"، مضيفا "إن إيران تدعو المجتمع الدولي، ولاسيما الاقتصاد الأوروبي، إلى الكف عن معايرته المزدوجة المهيبة وإدانة عمل إرهاب الدولة هذا".

أردوغان يوسع معارك الخارج للتغطية على فشل الداخل

الأمانيّة العملاقة نهائيا عن مشروعها في يوليو، منذرة رسميا بتفشي وباء كوفيد - 19.

وقد في السنوات الأخيرة أدى نهج أردوغان في طرد العشرات من الأخصائيين المخضرمين إلى تآرجح في البنك المركزي. كما أدت سياساته إلى ثني العديد من المستثمرين عن القدوم إلى بلاده، وتسببت في نزوح لرؤوس الأموال من أسواق السندات والأسمه.

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن وضع تركيا بات في مسار مخوف بالمخاطر، وذلك لأن الدولة البالغ عدد سكانها 83 مليون نسمة تعاني من عجز مزمن في المدخرات.

واترت جائحة وباء كورونا على الدعائم الاقتصادية التركية كالتسياحة والسياحة والسلع المصنعة، مما تسبب في زيادة كبيرة في البطالة.

ويقول علي إبراهيم تورهان -وهو أستاذ اقتصاد في جامعة استنبلي في إسطنبول- إن أردوغان "حول اقتصاد تركيا إلى اقتصاد لا يمكن التنبؤ به، وأصبح أقل انفتاحا وغير ودي مع المستثمرين".

وعول أردوغان على صهره وزير المالية المستقيل بيرات البيرق لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد منذ تعيينه في يوليو 2018 لكن سياساته الاقتصادية التي ترجع إلى قلة خبرته وضعف كفاءته، باءت بالفشل وتركت الغاما اقتصادية يرى خبراء أنه يصعب تفكيكها سريعا.

السيرو لتطوير قدراتها العسكرية، ما يشكل برايا أدار "اعمالا أتاج عدائيتها المتزايدة". لكن هذا النهج تربت عليه أثمان باهظة، حيث خسرت الليرة التركية حوالي ربع قيمتها حيال الدولار منذ مطلع السنة، وما زاد من تدهورها التورر الدبلوماسي ولاسيما مع فرنسا منذ بضعة أشهر.

وقال أولغن إن "المخاطر الجيوسياسية المتزايدة تشكل ضغطا على الليرة" ولها "وطاة على حركة الاستثمارات المباشرة الآتية من الخارج".

وضع تركيا بات محفوفًا بالمخاطر، وذلك لأن الدولة البالغ عدد سكانها 83 مليون نسمة تعاني من عجز مزمن في المدخرات

وتراجعت هذه الاستثمارات الآتية خصوصا من أوروبا والتي تساهم خصوصا في استحداث وظائف، من 16 مليار يورو في 2007 إلى سبعة مليارات في 2019، وفق أرقام الأمم المتحدة.

وعلقت شركة فولكسفاغن الألمانية للسيارات العام الماضي قرار إقامة مصنع في تركيا، مبدية "قلقها" حيال الهجوم العسكري الذي شنته أنقرة على المقاتلين الأكراد في شمال شرق سوريا.

وفي نهاية المطاف، تخلت الشركة واليونان ومصر من واشنطن أن تلقي بثقلها في شرق المتوسط لوضع حد للأنشطة التركية التي لم تكن تقلق ترامب على ما يبدو.

ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية، صدرت عن أردوغان في الأيام الأخيرة مواقف تهدئة موجهة إلى أوروبا، فقد أكد أن مستقبل تركيا لا ينفصل عن مستقبل القارة العجوز. لكن الواقع أن عمليات أنقرة التي تتشرف قوات في مناطق مختلفة من ليبيا إلى سوريا مروروا بشرق المتوسط، تثير غضب حاليًا.

ولئن كانت عروض القوة هذه تلقى شعبية في تركيا، إلا أنها قد تبعد أي مستثمرين محتملين، في حين أن تركيا في أمس الحاجة إلى أموال خارجية حاليًا.

وأوضح سنان أولغن، رئيس مركز إدام للأبحاث في أسطنبول، أن سياسة أردوغان الخارجية أفضت إلى "علاقة متوترة بين تركيا وشريكها الاقتصاديين الرئيسيين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة".

وتشكل عمليات التخصيب عن الغاز التي تقوم بها تركيا بشكل أحادي في مناطق مختار عليها مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط، أحد المواضيع الخلافية الرئيسية بين أنقرة والاتحاد الأوروبي.

وهددت بروكسل بفرض عقوبات إذا استمرت أنقرة على هذا النهج، وستكون المسألة في قلب اهتمامات قمة أوروبية تعقد في 10 و11 ديسمبر.

ويبدو أن التهديد بفرض عقوبات أوروبية قد تدفع الاقتصاد التركي إلى الهاوية، وهزيمة الرئيس الأميركي

تؤكد أنها تدافع عن مصالح البلد في منطقة تعاني من انعدام الاستقرار، وفي مواجهة قوى معادية.

ويقول سنان سيدي، الأستاذ المساعد لدراسات الأمن القومي في جامعة مشاة البحرية التركية، إن أردوغان ليس لديه رسالة داخلية يمكن أن يوجهها للشعب اللق، لكنه يلجأ بشكل متزايد إلى اتباع "تدابير يائسة" لمواصلة القبض على السلطة.

وأضاف سيدي في حوار خص به موقع أحوال تركية الناطق بالعربية والإنجليزية والتركية، أن تركيا ليست لديها خطة انتعاش اقتصادي متسقة أو خارطة طريق مؤسسية ستعيد البلاد إلى الحياة الطبيعية.



اتساع الهوة بين أنقرة والفرس